

الخطاب الأميري والقضايا الداخلية أمام مجلس الأمة الكويتي (1963-1986م)

عمر ناصر عبد الله الدوسري(*)

الملخص

الخطاب الأميري هو خطاب يلقيه الأمير عند افتتاح كل دور انعقاد من كل فصل تشريعي لمجلس الأمة الكويتي، وفي هذا الخطاب تبين الحكومة سياستها الداخلية والخارجية عن الفترة السابقة، كما تبين موقفها ودورها تجاه القضايا المختلفة في الفترة القادمة، وبعد تلاوته على مسامع نواب الأمة، تُشكل لجنة من النواب تُسمى لجنة الرد على الخطاب الأميري، وبعد الانتهاء من تقريرها يلقى على النواب في إحدى الجلسات لمناقشته، وقد تستغرق المناقشة عدة جلسات من أجل طرح رأي النواب تجاه القضايا المختلفة داخلياً وخارجياً، وبعد الانتهاء من تلك المناقشات يوافق البرلمان على التقرير الختامي للجنة الجواب على الخطاب الأميري، وبعدها يرسل إلى الحكومة للأخذ بما فيه.

وما يهمننا هنا هو موقف الخطاب من القضايا الداخلية، حيث كان من أهم تلك القضايا التعليم، والذي أكدت الحكومة على أنه حق إنساني يتمتع به جميع أبناء الوطن، واستثمار بشري في خدمة التنمية الشاملة، كما أشار الخطاب إلى الرعاية الصحية والارتقاء بها كما ونوعاً، وقاية وعلاجاً، وفي إطار التوزيع العادل جغرافياً واجتماعياً.

وفي الخطاب الأميري تم تناول القضية الأمنية على أنها تمثل أهم أولويات العمل الحكومي مما يترتب عليه من التزامات بتطوير الأمن الداخلي والارتقاء به، أيضاً كان الإسكان من الموضوعات المهمة والحساسة التي تناولها الخطاب الأميري، بالإضافة إلى باقي القضايا الداخلية والتي سوف نسلط الضوء عليها، وموقف البرلمان على ما جاء في الخطاب.

* المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب — الكويت

Amiri Speech and Internal Matters Facing the Kuwaiti National Assembly (1963-1986)

Omar Nasser Abdullah Al-Dosari

Abstract

The Amiri Speech, is a Address by Prince at the opening of every session of every legislative term of the National Assembly of Kuwait , and shows the policy of government domestic and foreign from the previous period , it shows its position and role of the direction of the various issues in the coming period .After reading it to deputies of the nation ,they will form a committee of deputies to respond the Amiri Speech , and after the completion presents the speech to Council of Representatives in a meeting to discuss it , and it may take several sessions in order to express their opinions towards different issues both internally and externally , and after the completion of those discussions parliament approves the final report of the Commission answer for the Amiri Speech , and then sent to the government to capitalize from it.

What matters here is the position of the speech of domestic issues, where it was the most important issues of education, which the Government confirmed that it is a human right enjoyed by all citizens, and human investment in the service of the overall development, as indicated by the letter to health care and upgrading the quality and quantity, prevention The treatment, in the context of equitable distribution both geographically and socially.

In the Amiri speech, the issue of security was taken as the most important priorities for government action resulting in commitments to develop internal security and elevate it, also the housing of important topics and sensitive addressed by the Amiri Speech, in addition to the rest of the domestic issues which will highlight it, and the position of Parliament on what is stated in the letter.

مقدمة:

الخطاب الأميري هو خطاب يلقيه الأمير عند افتتاح كل دور انعقاد من كل فصل تشريعي لمجلس الأمة الكويتي، وفي هذا الخطاب تبين الحكومة سياستها الداخلية والخارجية عن الفترة السابقة، كما تبين موقفها ودورها تجاه القضايا المختلفة في الفترة القادمة، وبعد تلاوته على مسامع نواب الأمة، تشكل لجنة من النواب تسمى "لجنة الرد على الخطاب الأميري"، وبعد الانتهاء من تقريرها يلقي على النواب في إحدى الجلسات لمناقشته، وقد تستغرق المناقشة عدة جلسات من أجل طرح رأي النواب تجاه القضايا المختلفة داخلياً وخارجياً، وبعد الانتهاء من تلك المناقشات يوافق البرلمان على التقرير الختامي للجنة الجواب على الخطاب الأميري، وبعدها يرسل إلى الحكومة للأخذ بما فيه.

وما يهمنا هنا هو موقف الخطاب من القضايا الداخلية، حيث كان من أهم تلك القضايا التعليم، والذي أكدت الحكومة على أنه حق إنساني يتمتع به جميع أبناء الوطن، واستثمار بشري في خدمة التنمية الشاملة، كما أشار الخطاب إلى الرعاية الصحية والارتقاء بها كماً ونوعاً، وقاية وعلاجاً، وفي إطار التوزيع العادل جغرافياً واجتماعياً.

وفي الخطاب الأميري تم تناول القضية الأمنية على أنها تمثل أهم أولويات العمل الحكومي مما يترتب عليه من التزامات بتطوير الأمن الداخلي والارتقاء به، أيضاً كان الإسكان من الموضوعات المهمة والحساسة التي تناولها الخطاب الأميري، بالإضافة إلى باقي القضايا الداخلية والتي سوف نسلط الضوء عليها، وموقف البرلمان على ما جاء في الخطاب، وفيما يلي سوف نستعرض هذه القضايا⁽¹⁾:

القضايا التعليمية:

إن التعليم العام بكافة مراحلها، بدءاً برياض الأطفال وانتهاءً بالمرحلة الثانوية، له دور في تكوين المواطن السوي، بديناً وعقلياً ووجدانياً واجتماعياً، ليكون قادراً على التفاعل مع مجتمعه، ومواجهة القضايا والصعاب المختلفة، وهذا ينطبق أيضاً على التعليم الفني والجامعي.

ففي جلسة أكتوبر 1963م أمام المجلس أكدت الحكومة إيمانها بأهمية التعليم في بناء الأمة، وأنها لن تدخر جهداً من أجل تطويره والتوسع في استقبال الأعداد المتزايدة من الطلبة حتى بلغ عددهم 71 ألف يتلقون تعليمهم في مختلف المراحل الدراسية، كما اهتمت الحكومة بالدراسات التجارية والصناعية لتوفير ما تحتاجه البلاد من مختلف التخصصات، لذا قامت الحكومة بإنشاء معهد للأطفال العاجزين، وتطوير المناهج الدراسية في المعهد الديني، وإعداد المعلم الكويتي من خلال دعم كلية المعلمين، أما بالنسبة للبعثات فقد بلغ عدد المبتعثين في ذلك العام 186 طالباً وطالبة ليصبح مجموع الكويتيين المبتعثين في الخارج 347 طالباً وطالبة.

وتواصل الحكومة جهودها في ميدان التربية الاجتماعية بين أبناء المدارس حرصاً منها على رعاية الشباب والاهتمام بنموهم العقلي والخلقي والبدني، كما أن الحكومة ماضية في تنفيذ وعدها بإنشاء جامعة على أعلى المواصفات لتكون منارة علم مما يحقق آمال وتطلعات أبناء الكويت⁽²⁾.

وقد جاء الرد البرلماني في ديسمبر 1963م على الخطاب الأميري بأن أثنى على خطوات الحكومة في سبيل دعم التعليم والارتقاء به، وتوفير جميع الإمكانيات الحكومية في الشأن التعليمي والتربوي بما يعود بالفائدة على الوطن والمواطنين، لذا فهو يؤيد تطوير التعليم والتوسع فيه، خاصة ما يتعلق بالدراسات التجارية والصناعية، أم بالنسبة لجامعة الكويت فإن البرلمان يعتب على الحكومة تأخرها في تنفيذها، وهو ما قد يسبب التأخير في افتتاحها⁽³⁾.

وفي خطاب ولي العهد في افتتاح دور الانعقاد الثاني في عام 1964م أكد أن الحكومة تولي اهتماماً كبيراً لتطوير التعليم، حيث إن التعليم يؤدي إلى تنمية ورفاهية المجتمع وأفراده، وذلك بإتباع النصوص الدستورية التي نصت على أن التعليم هو حق لكل مواطن بكل الوسائل التي تملكها الحكومة حتى يمكن أن تتحقق الفرص العادلة لكل المواطنين للمساهمة في بناء المجتمع وحمايته، كما أصبح لدى البرلمان قانون التعليم الإلزامي، كما أن الحكومة قامت بخطوات كبيرة في سبيل القضاء على مشكلة الأمية للجنسين في فترة محددة، كما تقوم الحكومة بإرسال البعثات إلى الخارج للتدريب على مختلف الشؤون الحكومية وبالأخص الشؤون الإعلامية⁽⁴⁾.

وفي جلسة 17 أبريل 1965م الخاصة بمناقشة الخطاب الأميري، ذكر النائب زيد الكاظمي مقرر اللجنة التعليمية أن الحكومة تولي اهتماماً بالتعليم من خلال إنشاء المدارس وإقرار قانون التعليم الإلزامي وقانون التعليم العام، وإرسال البعثات وتطوير المناهج وأن المجلس يشارك الحكومة في إقرار تلك القوانين ونفعلها، ومحاولة تقديم جميع المقترحات التي تدعم العملية التعليمية، وقد جرى النقاش خلال تلك الجلسة عن التعليم وهمومه، وشارك الكثير من النواب مع وزير التربية في النقاش حول تلك القضايا التعليمية⁽⁵⁾.

وفي جلسة 30 أبريل 1966م، ناقش النواب الخطاب الأميري وبالأخص الفقرة الخاصة بوزارة التربية، حيث أثنى المجلس على جهود الحكومة ممثلة بوزارة التربية في مجال التعليم، ومنها إنشاء مدرسة بحرية ثانوية لتفي بمتطلبات البيئة الكويتية، كما يشكر المجلس الحكومة على محاولاتها الجادة في القضاء على الأمية.

وفي نفس الجلسة وجه النائب إبراهيم خريبط عدة أسئلة للحكومة، تمثلت في أن الحكومة لا تراقب الطلبة الدارسين في الخارج والذين يعودون محملين معهم أفكاراً غريبة غير سليمة، وأن هناك طلبة أصبحوا يحملون صفات غير أخلاقية يجب على وزارة التربية أن تقوم بجهودها تجاه هذه الفئة، وأن هناك بعض المناهج التي تحتاج مراجعة لكي تتوافق مع مجتمعنا وأبنائنا، وأن التربية الدينية

مفقودة في مدارسنا لذا أرجوا الاهتمام بها أكثر، وكان رد الوزير بأن حرية الفكر مكفولة حسب نصوص الدستور والوزارة حريصة على أبنائنا الطلبة، كما أنها تراجع باستمرار المناهج الدراسية بما يتوافق مع البيئة الكويتية والدين الإسلامي. كما تحدث النائب راشد الفرحان بأن من حق الطلبة إنشاء اتحاد خاص بهم يرفع مصالحهم ويطالب بحقوقهم وهذا متبع في كل دول العالم، كما تحدث النائب يوسف المخلد عن الجامعة وأنها لا تتمتع بالاستقلالية ولا زالت مرتبطة بوزارة التربية، كما أن الكويت تفتقر إلى التعليم الصناعي حيث لا يوجد كويتي يعمل فنياً أو يستطيع أن يصلح جهازاً أو غيره، لذا يجب إنشاء العديد من المدارس الصناعية في كل المناطق⁽⁶⁾.

وفي افتتاح دور الانعقاد الأول للفصل التشريعي الرابع لمجلس للبرلمان في 1975م، ورد تقييم للمرحلة السابقة وتوضيح للمرحلة القادمة، لاسيما بعد أن تعهدت الحكومة بأن تولي التعليم وشؤون كل اهتمام وعناية، إيماناً منها بأهميته ودوره في تنشئة الأجيال الصاعدة، ووفقاً لمقتضيات العصر وتبعاً لحاجت البلاد⁽⁷⁾. ولكن النائب ناصر الروضان كان له وجهة نظر أخرى تجاه إليه عمل الحكومة عندما قال أن التجربة التعليمية في البلاد لا زالت تعكس بوضوح مدى التخبط وغياب السياسة التعليمية، وما تشكيل لجنة إعادة تقييم التجربة التعليمية إلا دليل على شعور الحكومة بهذا الواقع، وفي نفس السياق قال النائب فيصل الدويش إن السياسة التربوية هي المحور الرئيسي لتنمية الموارد البشرية⁽⁸⁾.

القضايا الصحية:

ومن أهم المواضيع الاجتماعية التي تناولها الخطاب الأميري، القضايا الصحية وكل ما يتعلق بالشأن الصحي، لذا كان النواب يحرصون على الرد على الخطاب الأميري لما يحقق الطموحات المشتركة حكومة وبرلماناً. ومما جاء في الخطاب الأميري في أكتوبر 1963م أن الحكومة تولي الخدمات الصحية الوقائية جل اهتمامها، حرصاً منها على المصلحة العامة لجميع المقيمين على أرض الكويت، ولأجل ذلك طبق نظام التسجيل الصحي لجميع السكان، كما أنشأت وحدات صحية ومستوصفات في الضواحي والقرى، كما أنشأت مستشفى للأمراض العصبية، ووحدة للعلاج بالأشعة والنظائر المشعة في مستشفى الصباح، وفي الصحة الوقائية بذلت الحكومة جهوداً كبيره في حملات التطعيم ضد السل وشلل الأطفال، كما تسعى الحكومة إلى توفير الأطباء والمختصين في المجال الصحي، وقريباً سوف يقام مصنع للأدوية، ومحجر صحي⁽⁹⁾.

وجاء الرد البرلماني في ديسمبر 1963م بتقديم الشكر للحكومة على جهودها، ولكنه يرى أن هناك قصوراً في الأداء الحكومي تجاه مجمل القضايا الصحية، لذا يجب عليها أن تعمل على نشر الوعي الصحي والتثقيف الإرشادي بين المواطنين لمزيد من العلاقة بين المريض والطبيب لما فيه مصلحة الجميع، لاسيما بعد أن توفرت لدى الحكومة السيولة المادية الكافية لتحقيق العديد من

وفي أكتوبر 1964م أكدت الحكومة أمام البرلمان أنها تولي المناطق النائية جل اهتمامها من خلال توفير عيادة متنقلة للعناية بالمرضى في تلك المناطق، كما افتتحت الحكومة قسماً جديداً في مستشفى الأمراض العصبية، وداراً للأيتام في مستشفى الصباح، وانتهت من بناء المحجر الصحي، ومعهد التمريض، كما تم عقد مؤتمر المكتب الإقليمي للصحة العالمية في الكويت هذا العام، وكان فرصة لمعرفة ما توصلت إليه الكويت من تقدم في الخدمات الصحية، وهنا نرى أن الحكومة بدأت بالتحرك نتيجة الضغط النيابي عليها لتحقيق ما تصبوا إليه أنفس النواب⁽¹¹⁾.

وأما هذه التحركات الحكومية تجاه تطوير المرافق الصحية، لم يكن أمام البرلمان سوى تقديم الشكر للحكومة على جهودها في نشر الوعي الصحي بين السكان، ولكنه في نفس الوقت أكد على الاهتمام أكثر بالمستشفيات والمرافق الصحية، وأن يكون للكويت دور في مكافحة مرض السرطان التي تعاني منه البشرية جمعاء⁽¹²⁾.

وفي أكتوبر 1965م قالت الحكومة أما البرلمان أنها سوف تقوم بإنشاء مستشفى مبارك بمجرد الانتهاء من التصاميم النهائية للمستشفى، كما أن الكويت قد اشتركت في العديد من المؤتمرات الصحية الخارجية لمزيد من التعاون في المجال الصحي، كما استضافت العديد من المؤتمرات الصحية كالمؤتمر الإقليمي لمكافحة الدرن، والمؤتمر الإقليمي للصحة المدرسية، والمؤتمر الإقليمي لمكافحة السرطان، ومؤتمر الصحة العالمي الخامس⁽¹³⁾.

وأثناء مناقشة النواب للخطوات الحكومية لتطوير الخدمات الصحية في إحدى جلسات البرلمان في إبريل 1966م، طالب النواب الحكومة بمزيد من الخدمات للمقيمين على أرض الكويت، ومعالجة الشكاوي من قبل المواطنين على بعض الخدمات الصحية، لوجود نقص في بعض الخدمات الصحية خاصة في المناطق النائية⁽¹⁴⁾.

وخلال دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الثالث عام 1971م، أكدت الحكومة أنها تعمل على توفير أكبر قدر ممكن من الأسرة وأماكن العلاج المزودة بخبرة الأطباء وبأحدث الأجهزة والمعدات، مراعية الزيادة في أعداد السكان، من خلال إنشاء المستشفيات والمستوصفات الجديدة، وصيانة وإعادة بناء القديمة منها، كما تولي الحكومة الصحة الوقائية جل اهتمامها، ولأجل ذلك سوف يتم قريباً إنشاء أول مركز للبحوث الميدانية في تأثير التصنيع على صحة الإنسان في نطاق تنقية البيئة المحلية من ملوثات الهواء والماء⁽¹⁵⁾.

ولكن البرلمان لم يكن راضياً على الأداء الحكومي عموماً، لذا طالب النواب من المسؤولين في الصحة أن يقوموا بعمل زيارات عديدة ومفاجئة لجميع المراكز الصحية لمراقبة سير العمل، كما أوصوا الحكومة بالاهتمام بمعهد التمريض من خلال الاهتمام بالكويتيين من خريجي المعهد، كما طالب النواب

الحكومة بتسيير العلاج في الخارج لمن يحتاج ذلك بالسرعة الممكنة، وعدم وضع العراقيل أمام المواطنين ممن يتطلب علاجهم السفر إلى الخارج⁽¹⁶⁾.

وفي فبراير 1975م مع بداية دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الرابع، قالت الحكومة أنها تهتم بالصحة الوقائية، وبتسيير أسباب العلاج والدواء لجميع السكان، كما أنها سوف تقوم بتعزيز الخدمات الصحية في المستشفيات والمجمعات الصحية والمستوصفات والاستزادة من المشروعات الإنشائية الصحية، وتوفير ما تحتاجه تلك المرافق خاصة في المناطق النائية، حيث لاحظت الحكومة أن هناك نقصاً في الخدمات الصحية في هذه المناطق⁽¹⁷⁾، وقد جاء في هذا الخطاب تقييم للمرحلة السابقة وتوضيح للمرحلة القادمة⁽¹⁸⁾.

وأمام هذه الوعود المتكررة من قبل الحكومة لتطوير الخدمات الصحية دون رؤية شيء ملموس وواضح لهذه الوعود الكثيرة والتي لم يتحقق منها سوى اليسير، لاسيما أن الحكومة كانت في كل دور انعقاد تكرر وعودها، أمام كل هذا جاء الرد البرلماني قاسياً هذه المرة، حيث طالب النواب من الحكومة إنجاز وعودها في الجانب الصحي، خاصة أن هناك العديد من المرافق الصحية تشكو من النقص الواضح في خدماتها السريرية والبشرية، لذلك يطالب المجلس بالإسراع في تغطية هذه الجوانب، وعدم الركون إلى الوعود دون تحقيق هذه الوعود فعلياً⁽¹⁹⁾.

ومع عودة الحياة النيابية في عام 1981م، في بداية دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الخامس، أكدت الحكومة أنها قامت بإنشاء خمسة مستشفيات جديدة مزودة بأحدث الأجهزة والمعدات الطبية الحديثة مما شكل قفزة كبيرة في تطور الخدمات الصحية في دولة الكويت⁽²⁰⁾، والملاحظ أن هذه المستشفيات قد تم إنشاؤها خلال فترة تعطل الحياة النيابية من عام 1975م بحل البرلمان حتى عام 1981م، وكان الحكومة تريد أن توصل رسالة إلى المواطنين بأن السبب في تعطل المشاريع الصحية هو نواب البرلمان، وهذا الأمر بلا شك غير صحيح، فالنواب سعوا طوال فترة عمل البرلمان السابقة إلى تحقيق تطلعات الشعب من خلال تقديم العديد من الاقتراحات ومشاريع القوانين، ومراقبة عمل الحكومة لإنجاز تلك المشاريع.

وحتى يثبت البرلمان أن له دوراً واضحاً في إنجاز المشاريع الصحية، طالب النواب في مايو 1981م بمزيد من الإصلاحات في المجال الصحي، وتوفير عناية أكبر للمرضى، وجلب الكفاءات الأكثر جدارة بإدارة المنشأة الصحية، مع متابعة السلوك العام للعاملين في القطاع الصحي، مع توفير الحوافز المادية والمعنوية للأطباء الكويتيين، والسماح لهم بفتح عيادات خاصة، ذلك أن الكويت مقبلة على فترة مهمة في تاريخها مع استكمال تنفيذ بناء المستشفيات في جميع المحافظات، وتوفير المراكز الصحية في جميع المناطق، وأن المطلوب من الحكومة الاستمرار في تزويد تلك المرافق الصحية بكل ما تحتاجه من طواقم طبية وأجهزة متطورة⁽²¹⁾.

المساعدات الاجتماعية:

وفي هذا الجانب حرصت الحكومة على تقديم الخدمات الاجتماعية للمواطنين التي نص عليها الدستور من رعاية اجتماعية للطفولة والشيخوخة ووقاية الشباب من الاستغلال والإهمال الأدبي والجسماني⁽²²⁾، لذا أكدت الحكومة في جلسة 29 أكتوبر 1963م، أنها تولي الشؤون الاجتماعية اهتماماً كبيراً، لتكفل رعاية كاملة للمواطنين، وتضمن لهم حداً ملائماً من المستوى المعيشي، لذلك زادت المساعدات الاجتماعية من أجل توفير الحياة الكريمة لمستحقيها⁽²³⁾، ولأهمية الموضوع أعادت الحكومة في جلسة 27 أكتوبر 1964م النظر في المساعدات المادية الاجتماعية من أجل زيادتها وتوسيع قاعدة مستحقيها لما يحقق مستوى أفضل للمواطنين⁽²⁴⁾.

و فعلاً بعد عام من تقديم وعد للبرلمان بإعادة النظر في القانون، ولمزيد من الرعاية للفقراء من أهل الكويت، ولأجل تنظيم عمل وزارة الشؤون قامت الحكومة في أكتوبر 1965م بإصدار مشروع قانون جديد للمساعدات الاجتماعية أحيل إلى البرلمان لإقراره والموافقة عليه⁽²⁵⁾، وقد بارك البرلمان هذه الخطوة في سبيل مزيد من الرعاية للمواطنين⁽²⁶⁾.

كما تولي الحكومة الخدمات العامة قدراً كبيراً من الاهتمام وذلك لتحقيق أكبر قدر من الطمأنينة والرفاهية للمواطنين، من ذلك اهتمامها الخاص بذوي الدخل المحدود والفقراء والمعدمين من أهل الكويت من خلال برنامج المساعدات الاجتماعية، والمقدم للبرلمان في أكتوبر 1966م⁽²⁷⁾، وبعد موافقة البرلمان على هذا البرنامج قامت الحكومة بتنفيذ القانون الخاص برعاية الأسر المحتاجة والفقيرة، حرصاً منها على إرساء مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص والتأمينات والمساعدات وصيانة الحقوق وتيسير خدمات المرافق العامة لكي يحصل عليها كل المواطنين، ومواصلة العمل من أجل إسعاد الشعب كله حتى الأجيال القادمة⁽²⁸⁾.

وأن الحكومة تعمل على توطيد دعائم العدل الاجتماعي بين المواطنين، من أجل ذلك ستواصل تقديم المساعدات المادية للأسر المحتاجة، ومن يعانون من معوقات ذهنية أو جسدية أو أتحرافات سلوكية، وكذلك كبار السن والأطفال اللقطاء⁽²⁹⁾.

وقد رد البرلمان بأنه يأمل من الحكومة زيادة المساعدات الاجتماعية للمستفيدين من المواطنين حتى تكفل لهم الدولة الحياة الكريمة التي كفلها الدستور⁽³⁰⁾، كما يشكر الحكومة على عنايتها بالشؤون الاجتماعية من أجل رعاية كاملة لجميع المواطنين خاصة من الطبقة الفقيرة والمعدمين⁽³¹⁾، كما يأمل البرلمان أن يتم زيادة المساعدات الاجتماعية لجميع المستحقين، وذلك لتحقيق مزيد من الرعاية الاجتماعية بصورة عادلة لجميع المواطنين⁽³²⁾.

وفي جلسة 24 إبريل 1971م طالب البرلمان الحكومة بتطوير التشريعات والقوانين حتى يحصل كل المواطنين على حقوقهم من ثروات بلادهم، لذا يرى البرلمان أن يتم تغيير مسمى "المساعدات الاجتماعية" إلى "الضمان الاجتماعي"،

وإعادة النظر في مدى استحقاق من تصرف لهم، ورفع مقدارها لتفي ما أمكن بحاجات المستحق الضرورية، وهنا يجب على وزارة الشؤون الاجتماعية البحث عن المتعفين، والذين هم في أمس الحاجة إلى هذه المساعدة⁽³³⁾، كما طالب البرلمان في مارس 1972م من الحكومة تنفيذ وعودها في المساعدات الاجتماعية من أجل زيادتها، وصرحها لمن يستحق⁽³⁴⁾.

وفي جلسة 3 مارس 1973م أيد البرلمان جهود الحكومة لتنفيذ القانون الخاص برعاية الأسر المحتاجة، وفي نفس الوقت يوصي الحكومة بمزيد من الاهتمام للحفاظ على جو الأسرة الكويتية وتحقيق مزيد من الخصوصية في التعامل معها⁽³⁵⁾، وضرورة البحث عن المعدمين والفقراء وزيادة الحد الأعلى للمساعدات⁽³⁶⁾، والمزيد من الرعاية لكبار السن والمعاقين والعجزة لتوفير حياة كريمة لهم⁽³⁷⁾.

العمل والبطالة:

لقد كان توفير العمل للمواطنين محل اهتمام الحكومة من أجل ذلك حرصت على تعيين جل الكويتيين في القطاع الحكومي، لذا سعت منذ الاستقلال على العناية بالجهاز الوظيفي والتنظيم الإداري باختيار الموظفين وتدريبهم، والعمل على أن يقوم المواطنون بدورهم الفعال في حمل أعباء الوظائف العامة، وقد لبثت الحكومة مقتضيات الصالح العام والرغبة المشتركة بينها وبين البرلمان بدراسة موضوع التضخم في الجهاز الوظيفي بحيث يكفي بالقدر اللازم من الموظفين دون إخلال بسير العمل في أجهزة الدولة، كما أن الحكومة أعدت مشروعاً جديداً للوظائف العامة المدنية ولنظام المعاشات ومكافآت التقاعد لعرضه على البرلمان والموافقة عليه⁽³⁸⁾.

وفي جلسة 27 أكتوبر 1964م عرضت الحكومة على البرلمان مشروعات قوانين بشأن الوظائف العامة المدنية، وفي معاشات ومكافآت التقاعد لجميع الموظفين والعمال الكويتيين من أجل منح الموظفين الكويتيين مزيداً من المميزات والحقوق التي كفلها الدستور⁽³⁹⁾، كما اهتمت الحكومة بتدريب العاملين في القطاع الحكومي عن طريق ديوان الموظفين، وتشجيعهم على مواصلة الدراسة من خلال بعثات خارجية بمرتب كامل⁽⁴⁰⁾.

وفي عام 1967م أكدت الحكومة أمام البرلمان تعاونها مع الأمم المتحدة للعمل على تدريب أعداد كافية من الكويتيين على التشغيل الفني لوحدات تحلية المياه⁽⁴¹⁾، وتهدف الحكومة بعنايتها بجهازها الوظيفي رفع الإنتاجية وتطوير شؤون الموظفين في كل القطاعات⁽⁴²⁾.

كما أن الحكومة ماضية في تنظيم الإدارة الحكومية وترتيب الوظائف العامة على اختلاف أنواعها ودرجاتها حسب حاجات العمل دون إسراف أو تقتير، وإحلال الكويتيين من خريجي الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة في الوظائف الملائمة لهم، ليحملوا عبء المسؤوليات الوطنية الملقاة على عاتق جيلهم، بعد اكتساب الخبرات العلمية اللازمة لزيادة كفاءتهم وإنتاجهم، ولقد اتخذت الحكومة

القرارات اللازمة لتحسين أوضاع العمال والمستخدمين وصغار الموظفين من أبناء الكويت، كما قررت زيادة فئة العلاوة الاجتماعية لجميع العاملين في الدولة⁽⁴³⁾، وكذلك زيادة علاوة الانتقال للمستخدمين والعمال في كافة الجهات الحكومية، ورفع نسبة غلاء المعيشة للمتقاعدين وصغار الموظفين⁽⁴⁴⁾، بالإضافة إلى الموافقة على زيادة العلاوة الاجتماعية الخاصة بالأبناء لجميع موظفي القطاع الحكومي، وصرف بدل العمل الإضافي للمستخدمين والعمال الكويتيين⁽⁴⁵⁾، كما باشرت الحكومة دراسة نظام الضمان الاجتماعي تحقيقاً لمزيد من العدالة الاجتماعية⁽⁴⁶⁾، ويعتبر قانون التأمينات الصادر عام 1976م علامة مميزة على طريق التنمية الاجتماعية⁽⁴⁷⁾.

وكان رد البرلمان على تلك الخطوات الحكومية في هذا الشأن، أن شكر الحكومة على اهتمامها بتوفير العمل لكل كويتي، باعتباره أحد المقومات الأساسية لكيان الدولة الاجتماعي وللثروة الوطنية، كما يأمل البرلمان من الحكومة العمل على تطوير قوانين العمل بما فيه مصلحة العمال وتوفير الحياة الكريمة لهم، كما يقدر للحكومة عزمها تنظيم نقابات للعمال لتكون أداة نفع لهم ووسيلة تفاهم لحل مشاكلهم لتلافي ما يضر بمصالحهم⁽⁴⁸⁾، كما يشجع خطوات الحكومة من أجل التنظيم الوظيفي والإداري وتدريب الموظفين، ويقدر دور الحكومة في تعيين الكويتيين، وفي زيادة العلاوات لهم⁽⁴⁹⁾.

وفي جلسة 26 نوفمبر 1966م رحب البرلمان بإنجازات الحكومة المذكورة فيما سبق، وخاصة قيامها بحصر شامل لموظفي الدولة بهدف التعرف على قوى العمل في القطاع الحكومي من حيث الحجم والنوع، مع التشديد على توفير العمل لكل المواطنين، وتدريبهم على القيام بأعمالهم من أجل رفع مستوى الخدمة والكفاية الإنتاجية في العمل⁽⁵⁰⁾.

كما طالب البرلمان في جلسة 24 أبريل 1971م بمزيد من العدالة للعمال في القطاع الحكومي من خلال زيادة العلاوة الاجتماعية وعلاوة الانتقال وعلاوة غلاء المعيشة لأصحاب معاشات التقاعد والمستحقين لها من صغار الموظفين، ومساواتهم في الإجازات الدورية السنوية بالموظفين، كما شدد البرلمان على أن هناك بعض الكفاءات الكويتية في القطاع الحكومي تواجه الكثير من العراقيل التي تمنعها من أداء عملها على الوجه الأكمل⁽⁵¹⁾.

كما يقدر البرلمان دور الحكومة في تقييم الوظائف، ومعالجة التضخم الوظيفي⁽⁵²⁾، ويدعو الحكومة إلى الاهتمام بالجهاز الوظيفي والعمل على رفع مستواه مع الأخذ بعين الاعتبار حماية الحقوق المشروعة للعاملين في القطاعات الحكومية والأهلية ورفع الكفاية الإنتاجية وتطوير مستوى الأداء، وفيما يتعلق بالجهاز الوظيفي فإن البرلمان يطالب بإلغاء التقارير السرية التي توضع عن بعض موظفي الدولة، وذلك لعدم جدوى مثل هذه التقارير التي قد يسيء بعض الرؤساء استعمال هذا الحق، ويطلب البرلمان من الحكومة العمل الجاد لتطوير الجهاز الإداري بالدولة مع تشجيع اتجاه الموظفين للوظائف الفنية ومكافأة من يقوم بها،

وكذلك مكافأة المجدين من موظفي الدولة والقياديين منهم ومعاقبة المسيء، كما يدعو البرلمان الحكومة لتوفير العمل للمواطنين العاطلين وتصنيف المستخدمين الكويتيين العاملين بالدولة ممن أموا عشر سنوات وأكثر في الخدمة⁽⁵³⁾، وزيادة الرواتب لجميع الموظفين والمتقاعدين⁽⁵⁴⁾.

سياسية التكويت:

لقد كان موضوع إحلال الكويتيين في الوظائف العامة مكان غير الكويتيين محل اهتمام الحكومة والبرلمان، حيث كانت السمة الأكثر أهمية في العلاقة بينهما هو التأكيد على ضرورة عمل الحكومة على ضمان إمكانية استبدال العاملين بمواطنين كويتيين عند الضرورة⁽⁵⁵⁾، ففي جلسة 20 أكتوبر 1981م أكدت الحكومة اهتمامها بإحلال الكويتيين في كل الوظائف من أجل تكويت جميع الوظائف⁽⁵⁶⁾.

وقد بارك البرلمان هذه الخطوات في محاولة تكويت الوظائف وصولاً إلى اليوم الذي يتولى فيه الكويتيون جميع شؤونهم بأنفسهم⁽⁵⁷⁾، كما يأمل البرلمان بتكويت رؤساء هيئات التحقيق والمحققين من الكويتيين، على أن ينطبق ذلك على جميع المناصب في الدولة⁽⁵⁸⁾.

القروض الاستهلاكية:

في افتتاح دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الأول في أكتوبر 1963م ذكرت الحكومة إلى أن الهدف من إنشاء بنك الائتمان هو تقديم القروض العقارية والصناعية والزراعية وقروض الموظفين والمستخدمين حتى بلغ مجموع هذه القروض قرابة تسعة ملايين دينار، كما قام البنك برفع قيمة القروض الممنوحة للمواطنين وتمديد فترة السداد، كما أن البنك يقوم بإعداد الدراسات الصناعية اللازمة ليضعها تحت تصرف المواطنين الراغبين في ارتياد هذا الميدان⁽⁵⁹⁾.

وفي جلسة 27 أكتوبر 1964م ذكرت الحكومة أنها قدمت قروضاً للعمال الكويتيين الذين صنفوا بموجب قانون العمل أسوأ بزملائهم من الموظفين والمستخدمين الكويتيين، كما أنها أعدت مشروع قانون بإنشاء بنك للتسليف والادخار ليكون بديلاً عن بنك الائتمان من أجل التوسع في تقديم قروض اجتماعية للمواطنين، وتنمية الوعي الادخاري لدى مختلف الجهات⁽⁶⁰⁾.

وفي أكتوبر 1965م أبلغت الحكومة البرلمان بمباشرة بنك التسليف والادخار عمله بديلاً لبنك الائتمان⁽⁶¹⁾، من أجل مواصلة تقديم القروض الشخصية كالاقتصادية والعقارية⁽⁶²⁾.

وجاء الرد البرلماني في ديسمبر 1963م مطالباً الحكومة بمزيد من الاهتمام لبنك الائتمان ليقوم بدوره في النهوض بالبلاد من خلال دعم الصناعة والزراعة، ومساعدة المواطنين الكويتيين متمنياً من الحكومة أن تخطو خطوات أوسع في هذا المضمار لكي تفتح مجالاً أوسع أمام المواطنين للاتجاه إلى ميدان الصناعة والزراعة⁽⁶³⁾.

كما يشجع البرلمان سياسة القروض للمواطنين بغية أن تتاح الفرصة

لأكبر عدد ممكن من المواطنين لاستكمال المقومات الضرورية للحياة الاجتماعية الحديثة، وفي نفس الوقت يحث الحكومة على نشر الوعي الادخاري والإسراع بوضع قانون إنشاء بنك التسليف والادخار⁽⁶⁴⁾، لذا يطالب البرلمان بضرورة الاهتمام بالخدمات الاجتماعية كالقروض⁽⁶⁵⁾.

ارتفاع الأسعار:

جاء في الخطاب الأميري في افتتاح أول مجلس أمة في 29 يناير 1963م التشديد على حرص الحكومة على مصلحة المستهلك فلا تجعله عرضة لاحتكار أو التحكم في الأسعار ومحاربة الغلاء ومراقبة الأسعار على نحو يكفل لجميع المقيمين في البلاد العيش الكريم⁽⁶⁶⁾.

وفي جلسة 26 أكتوبر 1965م أكدت الحكومة أنها تراقب باهتمام السلع الاستهلاكية الضرورية للعمل على تحديد أسعارها بما يوافق بين مصالح المستهلكين والتجار، كما تحرص على عدم الإسراف في منح تراخيص المحال التجارية للحد من كثرتها بلا مبرر ما يؤدي إلى زيادة العرض على الطلب وحدوث كساد تجاري مصطنع⁽⁶⁷⁾.

ولأجل ذلك أكدت الحكومة في جلسة 26 أكتوبر 1971م أنها تراقب تقلبات أسعار السلع المختلفة منعاً للاستغلال والتلاعب، ولأجل ذلك بدأت الحكومة في فرض تسعيرة جبرية على الأدوية للقضاء على الشكاوي العديدة بشأنها⁽⁶⁸⁾.

ولأهمية هذا الموضوع كانت الحكومة تتابع باهتمام أي ارتفاع بالأسعار يكون سببه عوامل داخلية أو خارجية متشابكة مما استدعي عملاً فعالاً لوقف الغلاء والحد منه، لذا أعلنت الحكومة بوضوح أنها لا يمكن أن تسمح بأي ارتفاع في الأسعار لا مبرر له قد يلحق الضرر بالمستهلكين أو يعرضهم للاستغلال، لا سيما أنها بادرت فيما سبق إلى اتخاذ التدابير والإجراءات المناسبة لمنع التلاعب ومنها وضع تسعيرة عادلة ومقبولة لأصناف المواد الغذائية الرئيسية والأدوية ومتابعة هذه الأسعار مع التأكد من توفر جميع السلع الضرورية وسد النقص الطارئ على بعضها بطرح كميات كبيرة في الأسواق⁽⁶⁹⁾.

وفي بداية الفصل التشريعي الخامس عام 1981م أكدت الحكومة سعيها إلى المحافظة على الاستقرار الاقتصادي والمستوى المعيشي الميسر للمواطنين من خلال دعم السلع الضرورية والأساسية من جانب، ورفع مستوى المرتبات الأجور من جانب آخر⁽⁷⁰⁾.

وجاء الرد من قبل البرلمان بتأييد الحكومة في جهودها من أجل رعاية مصلحة المستهلك عن طريق حمايته من الاحتكار والغلاء الفاحش ومراقبة الأسعار بدقة وإحكام⁽⁷¹⁾.

كما يرجو من الحكومة أن تحقق انتعاشاً أكثر في النشاط الاقتصادي في البلاد، وأن تنهج نهجاً حاسماً فعالاً لوقف الغلاء المتزايد، وأن تراقب الأسعار مراقبة دقيقة للحيلولة دون ارتفاعها ارتفاعاً غير مبرر له، وأن تمنع في جد وحزم كل تلاعب من شأنه أن يلحق الأضرار بالمستهلكين أو يعرضهم للاستغلال، وأن

تواصل التأكد من توفر جميع السلع الضرورية وتبادر بسد النقص الطارئ على بعضها بطرح كميات كبيرة في الأسواق⁽⁷²⁾.

كما يطالب الحكومة بالعمل بشتى الوسائل الممكنة لوضع حد لتقلبات الأسعار منعاً للاستغلال والتلاعب، وأن الحكومة يجب أن تضع في اعتبارها أن مشكلة ارتفاع الأسعار ليس حلها يكون فقط بزيادة المرتبات والأجور⁽⁷³⁾، بل لا بد من حماية المستهلك والعمل على توفير الاحتياجات من المواد الغذائية والضرورية، وإعادة النظر في طريقة توزيع التموين على المواطنين⁽⁷⁴⁾.

كما يشكر المجلس الحكومة على اهتمامها بالاقتصاد الوطني لرفع المستوى المعيشي للمواطنين عن طريق تخفيض تكاليف المعيشة بدعم السلع الضرورية⁽⁷⁵⁾، خاصة أن أهم ما يشغل بال المواطن هو اهتمام الحكومة بارتفاع الأسعار، بما يقتضي علاجاً عاجلاً من جانب الحكومة بأساليب اقتصادية سليمة وفعالة لوضع حد لهذا التزايد المرهق في تكاليف الحياة، من خلال زيادة الدعم على أن يشمل مواد أكثر من ذي قبل، وأن تفرض رقابة لتطبيق النظم التي تسنها للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي في دخل المواطن⁽⁷⁶⁾، مع العمل على تحسين الأوضاع المالية الفردية، ومنع تسرب السلع المدعومة إلى خارج البلاد، ومحاربة الاستغلال في جميع صورته⁽⁷⁷⁾.

الأمن والهجرة غير الشرعية:

لم يخلو أي خطاب أميري من الإشارة إلى موضوع الأمن لما لهذا الموضوع من أهمية كبيرة في حياة الكويتيين، حيث جاء في الخطاب الأميري في افتتاح أول مجلس أمة التشديد على اهتمام الحكومة بشئون الأمن الداخلي من خلال تقوية أجهزة الأمن الداخلي لتحقيق ما يصبوا إليه أبناء البلاد من حياة آمنة مطمئنة دون أن تتعرض إلى حريات الأفراد وحرمتهم⁽⁷⁸⁾.

وفي جلسة أكتوبر 1963م أكدت الحكومة أن أمن الناس وصيانة أرواح الشعب وأعراضه وأمواله تقتضي اهتماماً كاملاً، لذلك اهتمت الدولة بالأمن الداخلي فأولت الشرطة كل عناية من خلال متابعة إعداد جيل من الضباط المدرب على أعلى المستويات، كي يقوموا بأعمالهم على أكمل وجه يعاونهم في عملهم أفراد الأمن مزودين بوسائل الانتقال في البر والبحر مع أحدث الأسلحة، ومنتشرين في جميع المناطق لتوفير الأمن لجميع السكان، ولمنع الهجرة غير الشرعية وما يترتب عليها من إخلال بالأمن، فقد حرصت الحكومة على تعزيز الحراسة على الحدود البرية والبحرية لمنع أي حالة تسلل إلى البلاد⁽⁷⁹⁾.

ونتيجة حرص الحكومة على استتباب الأمن والاستقرار بين السكان مواطنين ووافدين، فقد تم تقديم مشروع قانون الجزاء إلى البرلمان للموافقة عليه مما يحقق الحماية للشعب، ولتعزيز الجهاز القائم على حماية الآداب العامة⁽⁸⁰⁾.

وفي جلسة أكتوبر 1965م قالت الحكومة أنها تتابع بحزم وشدة من يحاول إثارة الشعب أو تعكير صفو الأمن، وستواصل تعزيز قوة الشرطة وفتح مراكز شرطة جديدة، واعتماد الميزانيات اللازمة لذلك، كما انضمت الكويت إلى

منظمة البوليس الدولي الجنائي، والى المنظمة الدولية العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة، كما قامت بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية، وتعديل بعض أحكام قانون إقامة الأجانب بما يبسر من إجراءات إبعاد غير المرغوب فيهم، مع تشديد العقوبة على من يخالف أحكامه، وإعداد مشروع قانون لتنظيم الهجرة للعمل في الكويت، واتخاذ التدابير الكفيلة بمنع هجرة العاطلين المخلين بالأمن الداخلي⁽⁸¹⁾.

وتماشياً مع هذه السياسة فقد قامت الحكومة بإبعاد عدد من الوافدين الخطرين أو غير المرغوب فيهم، ممن لم يراعوا حرمان البلاد⁽⁸²⁾، ومع زيادة عدد الوافدين إلى الكويت مما تسبب في خلق مشاكل عديدة بالنظر إلى العناصر غير المرغوب فيها، والتي اندست بين صفوف هؤلاء الوافدين، مما أدى إلى ظهور أنواع من الجرائم لم تألفها البلاد من قبل، لذا حرصت الحكومة على اتخاذ كافة التدابير لردع هؤلاء العابثين، وإبعاد كل من تسول له نفسه الإخلال بالأمن والسكينة، وللنهوض بمسؤولياتها على أكمل وجه، تواصلت الحكومة بدعم أجهزة الأمن ورفع كفاءتها، مما سيساعد على سرعة ملاحقة الجناة وتدارك الكثير من الجرائم قبل وقوعها⁽⁸³⁾.

ومن أجل إحكام الرقابة على تسرب المتسللين وغير المرغوب فيهم إلى داخل البلاد، وتتبع نشاطهم، جعلت مصادرة وسائل النقل التي تضبط أثناء استخدامها في عمليات التسلل وجوبه بعد أن كانت جوازيه، كما ألزم أصحاب الأماكن المؤجرة للغير بالتبليغ خلال أسبوع من تعاقدهم عن أسماء المستأجرين وجنسياتهم ومكان عملهم، وإلا تعرضوا للعقوبة طبقاً للقانون⁽⁸⁴⁾.

وتواصلت الحكومة تنفيذ سياستها الرامية إلى الكشف عن العناصر الخطرة على الأمن واتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم، كما اتخذت إجراءات حازمة ضد المتسللين والمخالفين لقانون إقامة الأجانب، ويجري تعزيز مختلف الإدارات بوزارة الداخلية لزيادة كفاءتها⁽⁸⁵⁾.

وفي جلسة أكتوبر 1971م أكدت الحكومة أنه تم إعادة تنظيم أجهزة الأمن لرفع كفاءتها وتزويدها بالمعدات العلمية الحديثة للمساعدة على كشف الجريمة، وتدريب المحققين الجدد⁽⁸⁶⁾، وإعادة تنظيم السجن المركزي ليخرج منه المذنبون مؤهلين صالحين غير ساخطين ناقلين عليه، كما ستتبع سياسة الحزم وعدم التهاون مع من يحاول إثارة الشغب أو تعكير صفو الأمن، كما واصلت الحكومة حملاتها التفتيشية لضبط المتسللين وإبعادهم، كما أنها تعني بمكافحة الجريمة بشتى الوسائل المشروعة والضرب على أيدي العناصر الخطرة حتى يسود الأمن والطمأنينة والاستقرار في جميع أنحاء البلاد⁽⁸⁷⁾.

وفي بداية الفصل التشريعي السادس عام 1985م أكدت الحكومة إيمانها بأهمية مضاعفة الجهد في توفير الأمن والأمان لأبناء الكويت ولجميع المقيمين على أرضها، ولذلك فإن الحكومة تولي اهتماماً خاصاً برجال الأمن وتدريبهم ورفع مستوى أدائهم، مع ضرورة تعاون المواطنين مع رجال الأمن للمحافظة على أمن

المجتمع وسلامة أبنائه، واحترام حقوق الإنسان والحفاظ على كرامته⁽⁸⁸⁾.
أمام كل هذه الوعود الحكومية بالمحافظة على الأمن، جاء الرد البرلماني بتأييد الحكومة في جهودها من أجل صيانة الدولة وحماية أبنائها⁽⁸⁹⁾، إلا أنه طالب بمزيد من العناية والحرص على بذل كل ما شأنه أن يشبع الأمن والطمأنينة في نفوس الناس، أما بالنسبة لحوادث التسلل عبر الحدود، وما يترتب على ذلك من إخلال بالأمن وإشاعة الخوف في قلوب المواطنين وإضرار بأمن البلاد الداخلي، فإن البرلمان ليؤكد للحكومة بأنه يرغب في إيقاف هذا التيار من المتسللين إلى البلاد، وإنزال أشد العقوبات بكل من يدخل البلاد بصورة غير شرعية، وأن تسارع الحكومة بتعديل التشريع القائم بما يكفل للبلاد حفظ حدودها من الدخلاء ويصون أمنها من اللصوص والمجرمين، وأن أمل البرلمان لكبير في أن تعمل الحكومة على تحقيق هذا المطلب الشعبي⁽⁹⁰⁾.

ويقدر البرلمان اهتمام الحكومة بالأمن الداخلي، ويستحثها على بذل المزيد من الاهتمام حتى يقطع دابر الجريمة، من خلال زيادة المخافرات وتعزيز قوة خفر السواحل والحدود⁽⁹¹⁾.

ومع استمرار حالات التسلل دون وجود إجراءات رادعة من الحكومة بالرغم من وعودها الكثيرة بمزيد من الإجراءات، أمام كل هذا أبدى البرلمان أسفه لازدياد التسلل، مطالباً الحكومة بمزيد من التشدد، وزيادة الموظفين في وزارة الداخلية، حتى ينقطع دابر الجريمة قبل وقوعها، كما يوصي البرلمان بالعمل على ترغيب الشباب الكويتي وتشجيعه للانخراط في سلك الشرطة، والاهتمام بكلية الشرطة لتخريج ضباط أكفاء⁽⁹²⁾.

والبرلمان إذ يشاطر المواطنين قلقهم من تكرار الجرائم، يطالب الحكومة بمزيد من الجهود لتوطيد الأمن والنظام والاستقرار في ربوع البلاد، وفي استئصال عوامل الإجرام، من خلال تقوية أجهزة الأمن وتطويرها وإمدادها بما يلزم لتحديثها ورفع مستوى العاملين فيها وتزويدهم برجال أكفاء مع الابتعاد عن الازدواجية في تطبيق القانون⁽⁹³⁾.

ولا شك أن اطمئنان الإنسان على نفسه وحرية وعرضه وممتلكاته أمانه في عنق الدولة، تصونها وتوليها من الاهتمام القدر الكافي، لذا يأمل البرلمان أن تعمل الحكومة على النهوض بجهاز الأمن في البلاد إلى أعلى مستوى، وإعادة النظر في تكوينه وتطوره، ورفع الثقافة الأمنية، وتحسين أساليب قيامه على وظيفته، وممارسته لمسئوليته، وتزويده بالأسلحة والأدوات والمختبرات الفنية والعلمية الحديثة التي تساعد على منع الجرائم قدر المستطاع قبل وقوعها، وعلى كشفها وسرعة ضبط فاعليها بعد ارتكابها، بما يواكب متطلبات العصر الحديث، ويساير أنجح النظم في مكافحة الجريمة، بما يستلزمه ذلك من متابعة وتجديد في الأساليب وزيادة في عدد أفراد قوات الأمن، وإيفاد بعثات منهم في دورات تدريبه إلى الدول المتقدمة في هذا المضمار، وإشراكهم في المؤتمرات الدولية لمكافحة الجريمة، مع توفير الحوافز المادية والمعنوية لهم، وتجنب المركزية التي تعاني

منها وزارة الداخلية، وإسناد الدفاع عنهم أمام المحاكم إلى محامي إدارة الفتوى والتشريع في حالة تعرضهم لأي مساءلة قانونية، جنائية أو مدنية، مترتبة على مزاوله نشاطهم في أثناء تأدية واجبات ووظائفهم أو بسببها⁽⁹⁴⁾.

كما يبدي البرلمان في نفس الوقت تقديره لجهود وزارة الداخلية في المجال الأمني، كما يعرب عن تأييده لقيام الحكومة بإصلاح وزارة الداخلية وأجهزتها القائمة على الحفاظ على أمن البلاد، كما يتمنى البرلمان أن يتبع هذا المنهج الإصلاحية في جميع أجهزة الدولة ومؤسساتها بوجه عام⁽⁹⁵⁾.

وفيما يتعلق بحماية أمن البلاد الداخلي ومتطلباته ووسائل هذه الحماية والأجهزة المنوطة بها يرى البرلمان ضرورة تكثيف الاهتمام بتحقيق هذه الحماية وصون الأمن والسيطرة عليه وتوفير السلامة والسكينة العامة والمحافظة على النظام العام وملاحقة كل من تسول له نفسه العبث به وأخذ بالشدة ردعاً لغيره ومضاعفة ما يستحقه من عقاب بإتباع أحدث الأساليب العلمية المتطورة في مكافحة الجريمة، والعمل على نشر الوعي القانوني بين رجال الأمن صوناً للضمانات التي كفلها الدستور للمواطنين، مع تطوير جهاز الأمن وتعزيزه بالكفاءات البشرية، ووضع خطة أمنية متكاملة تقوم على سياسة عامة مدروسة ومنضبطة الأسس، وترشيد استخدام الصلاحيات الاختصاصات المنوطة برجال الأمن بالقدر اللازم للمحافظة على الأمن والنظام العام دون مساس بحقوق المواطنين وحررياتهم، على اعتبار أن الشرطة في خدمة الشعب، دون تجاوز ذلك في أسلوب التعامل مع أفراد، والحرص على زيادة عدد من يقبلون سنوياً في كلية الشرطة لمواجهة الحاجة المتريدة إلى حفظ الأمن والنظام، خاصة مع تزايد الجرائم في المجتمع⁽⁹⁶⁾.

الخدمات والمرافق العامة:

وفي هذا المجال اهتمت الدولة بالمرافق العامة ووضعتها في الاعتبار لمزيد من الرفاهية والتطور للمجتمع، من تلك المرافق مشروعات الطاقة الكهربائية وتوزيعها مثل مشروع محطة الشعبية، ومد الخط الكهربائي الهوائي للمنطقة الصناعية والسكنية عام 1963م، لكي ينعم كل سكان الكويت بخدمة الكهرباء، أما بالنسبة لخدمة المياه فالحكومة تسعى للتوسع في أعمال تقطير المياه، وإنشاء خزانات كافية في المدن والقرى من أجل إيصال المياه العذبة لكل السكان، كذلك اهتمت الحكومة بمد شبكات مياه الصليبية لإيصالها لجميع المستهلكين⁽⁹⁷⁾.

كما يقوم المجلس البلدي بمهامه على أكمل وجه من خلال موافقته على عدد من المشاريع التنظيمية في الكويت، والعناية بالخدمات البلدية المتعلقة بمراقبة الأسواق والمحال العامة وأعمال التنظيف في الشوارع والطرق وهدم المباني الأيلة للسقوط وتأمين سلامة المواد الغذائية⁽⁹⁸⁾، أما بالنسبة لوزارة الأشغال فهي ماضية في إنجاز مشاريع الوزارات الأخرى المقررة في الميزانية فضلاً عن تنفيذ الأعمال الخاصة بوزارة الأشغال ذاتها كالطرق ومجاري مياه الأمطار والمجاري الصحية، والوزارة قائمة بتعبيد الطرق بالإضافة إلى العديد من الأعمال الإنشائية والفنية⁽⁹⁹⁾.

وقد واصلت الحكومة الاهتمام بخدمات المرافق العامة والعمل على

تحسينها وتطويرها كالكهرباء والماء والمواصلات والشوارع وغيرها من المرافق العامة، من خلال الاهتمام بالأبحاث والدراسات التي تتعلق بأسس الاقتصاد الكويتي وهيكله⁽¹⁰⁰⁾.

وجاء الرد البرلماني على كل ذلك منذ بداية الفصل التشريعي الأول عام 1963م أملاً يأمل أن تولي الحكومة اهتمامها في سبيل توفير الخدمات العامة من كهرباء وماء وغيره لجميع المواطنين في كل المناطق، لا سيما أن ميدان الخدمات العامة هو الميدان الذي تنعكس فيه للشعب جهود الحكومة، كما يأمل البرلمان في أن تبذل الحكومة مزيداً من العناية في شأن استعجال توفير الماء والكهرباء وسائر المرافق العامة لجميع قرى الكويت التي لم تصلها هذه الخدمات بعد⁽¹⁰¹⁾.

كما يحث البرلمان الحكومة على توجيه كل اهتمامها لخدمة المواطنين في حقل الزراعة والثروة الحيوانية، وتوفير المياه العذبة، ويرحب بالجهود التي تبذل في مشروع الري الزراعي بمنطقة الصليبية، ما دام هذا المشروع سيسهم في توفير كميات من الإنتاج الزراعي، وفي مد مشاريع الثروة الحيوانية بالأعلاف، ويقترح أن يكون هناك سيارة بيطرية متنقلة، تقوم برعاية الثروة الحيوانية، وتعني بمواشي المواطنين، وعلى وجه الخصوص في المناطق النائية، وإلى جانب ذلك يطالب البرلمان بالاهتمام بالحدائق العامة وتعميمها في جميع المناطق⁽¹⁰²⁾.

وفي جلسة 28 يونيو 1975م أبدى البرلمان عدم ارتياحه للخطوات التي اتخذتها الحكومة في مجال التخطيط حتى تاريخه، لأنها لم تثبت جدواها ويطالب بتطوير جهاز التخطيط كي يشمل جميع نواحي الحياة في البلاد، كما يطالب الحكومة بأن لا تشرع في تنفيذ مشروع ما لم يكن قد سبق التخطيط له، ولذلك يأمل المجلس من الحكومة إلى المبادرة بتنفيذ مشاريعها في مجال الكهرباء والماء، وتنمية الموارد الحيوانية والزراعية مع مراعاة القصد في النفقات، وبالنسبة لخدمات الأشغال العامة، يرجو البرلمان أن تسرع الحكومة إلى استكمال ما لم يتم إنجازه مع إعادة دراسة وتصميم بعض المشاريع المقررة لتطويرها على أسس اقتصادية وعلمية، على أن تتوخى في المشاريع العمرانية بوجه عام تعاون الجهات المختصة في إنجازها بما يلاءم العصر ويتمشى مع النهضة الشاملة التي تشهدها الكويت مع مراعاة القصد في النفقات دون إخلال بالأنماط الجمالية والحاجات العلمية، هذا إلى جانب سرعة إنجاز المرافق العامة في جميع المناطق وخاصة المناطق التي لم يكتمل فيها التنظيم، وكذلك مناطق المشاريع الخاصة، ويطالب البرلمان من الحكومة إيجاد جهاز فعال للرقابة على تنفيذ مشاريع الدولة⁽¹⁰³⁾، والاهتمام أكثر بخدمات الكهرباء والماء والبريد والهاتف وتطويرها، وذلك لاتصالها المباشر بحاجات الجمهور⁽¹⁰⁴⁾.

العمالة الوافدة:

وفي هذا الموضوع أصدرت الحكومة قانون العمل في القطاع الخاص لتنظيم العلاقة بين صاحب العمل والعامل، كما قامت الحكومة بإنشاء ثلاثة مكاتب عمل للقيام بجميع الإجراءات الخاصة بالعمالة الوافدة⁽¹⁰⁵⁾.

وفي تعليق بريطاني على الخطاب الأميري فيما يخص السياسة الداخلية للدولة كانت السمة الأكثر أهمية في الخطاب هو تأكيده على الحفاظ على حقوق وتقاليد الكويتيين وكذلك الحفاظ على الكويت وتقاليدهما تجاه جميع الأجانب القاطنين فيها، وكذلك الحفاظ عليها من المؤسسات الأجنبية العاملة داخل الكويت⁽¹⁰⁶⁾.

وجاء الرد البرلماني أملاً كما في أن تعمل الحكومة كل ما في وسعها لتطوير قوانين العمل والعمال لما فيه مصلحتهم وتوفير الرعاية الكريمة لهم⁽¹⁰⁷⁾، كما يطالب بمزيد من العدالة للعمال الوافدين في القطاع الحكومي، وتمكين العمال من التمتع بحقوقهم المشروعة كاملة في القطاع الأهلي أو شركات النفط، كما يطالب البرلمان بمزيد من الرعاية لنقابات العمال وتشجيعها، ويطالب العمال في نفس الوقت أن يقوموا بواجباتهم ويضطلعوا بمسئولياتهم على أكمل وجه، كل ذلك تمثيلاً مع ميثاق منظمة العمل الدولية⁽¹⁰⁸⁾.

القضية الإسكانية:

يعد هذا الموضوع من أهم المواضيع التي تناولها الخطاب الأميري في كل الفصول التشريعية، حيث تناول الخطاب كثيراً المشكلة الإسكانية ودور الحكومة في حلها، وكان أولها قيام بنك الائتمان في بداية ستينيات القرن الماضي ببناء خمسمائة بيت، كما تتعاون أجهزة الدولة كالبديية والأشغال على بناء بيوت للمواطنين، ومنح القروض لمن يرغب من المواطنين ببناء بيته⁽¹⁰⁹⁾.

وفي عام 1964م تم إنشاء بنك للتسليف والادخار ليكون بديلاً عن بنك الائتمان من أجل التوسع في تقديم قروض اجتماعية للمواطنين، كما تم إلغاء نظام القرعة في توزيع القسائم السكنية، حيث وضع نظام جديد يعتمد على الأولوية في استحقاق الدور⁽¹¹⁰⁾، وفي عام 1965م تم اعتماد بناء ألفي بيت في الميزانية، كما قامت بلدية الكويت بحصر العشش في مختلف مناطق الدولة، للنظر في إسكان الكويتيين منهم في بيوت بديلة لمواكبة النهضة الاجتماعية والعمرانية في البلاد⁽¹¹¹⁾.

وفي نفس الشأن أخذت الحكومة من الاحتياطي العام وعلى مدى ثلاث سنوات مالية اثني عشر مليون دينار استناداً إلى قانون (53) لسنة 1966م المرخص لذلك، من أجل تنفيذ مشروع بناء مساكن لأفراد الجيش والشرطة، كما تقرر القضاء على المساكن البدائية (العشش)، عن طريق بنك التسليف والادخار الذي سيقوم خلال عامين بتجهيز ستة آلاف مسكن للمواطن⁽¹¹²⁾.

كما قامت وزارة الشؤون الاجتماعية بتوزيع حوالي ألفي بيت شعبي على المواطنين من سكان العشش، وفي ميزانية (1966-1967م) تم اعتماد إنشاء ألفي بيت شعبي⁽¹¹³⁾، والعناية بالإسكان عناية خاصة عن طريق استحداث مناطق إسكانية جديدة متكاملة المرافق⁽¹¹⁴⁾.

والعمل على بناء المزيد من بيوت ذوي الدخل المحدود في العديد من المناطق، والاهتمام بالرعاية الاجتماعية من خلال توفير المسكن الصحي المناسب لجميع المواطنين⁽¹¹⁵⁾، وفي سبيل ذلك أنشئت وزارة الإسكان⁽¹¹⁶⁾، وكذلك إنشاء

المجلس الأعلى للإسكان بالمرسوم الصادر في 31 مارس 1982م بقصد رسم سياسة متكاملة للإسكان، ودراسة أفضل السبل لإشراك القطاع الخاص في المشاريع السكنية⁽¹¹⁷⁾.

وقد بلغ عدد الوحدات السكنية التي وزعتها الدولة في الفترة (1975-1981م) أكثر من ثمانية وثلاثون ألف وحدة سكنية وفرت الرعاية السكنية لأكثر من ثلاثمائة ألف مواطن⁽¹¹⁸⁾، وخطّة الإسكان إنشاء ما يقرب من خمسة وعشرون وحدة سكنية بين بيت وقسيمة وشقة بكامل خدماتها ومرافقها، وفي نهاية 1985م سيتم طرح ما يقرب من ثمانية آلاف وحدة بيت⁽¹¹⁹⁾.

وجاء الرد البرلماني أملاً أن تضاعف الحكومة جهودها في سبيل توفير بيوت السكن لذوي الدخل المحدود⁽¹²⁰⁾، كما يطالب البرلمان الحكومة بمزيد من الاهتمام ببنك الائتمان ليقوم بدوره في النهوض بالبلاد من خلال دعم الإسكان والصناعة والزراعة⁽¹²¹⁾.

وفي مارس 1965م حث البرلمان الحكومة على زيادة بناء بيوت ذوي الدخل المحدود من أجل حصول جميع المستحقين على بيت العمر، وعندما رأى البرلمان أن هناك تشتتاً كبيراً في عملية توزيع البيوت على المواطنين، طلب من الحكومة توحيد الجهات المسؤولة عن الإسكان في جهة واحدة من أجل سرعة الانجاز وراحة المواطن⁽¹²²⁾.

كما أتى البرلمان على دور بلدية الكويت اتجاه حل مشكلة العيش من خلال توفير خدمات لسكانها حتى يتم توفير مساكن لهم⁽¹²³⁾، ويرجوا أن تواصل الحكومة توفير أماكن السكن المناسبة لجميع المواطنين⁽¹²⁴⁾.

وفي 24 أبريل 1971م طالب البرلمان بتشكيل هيئة من خارج الوزارة من الكويتيين المشهود لهم تتولى الإشراف على بناء بيوت ذوي الدخل المحدود، وكذلك توزيع قسائم السكن على المستحقين من هؤلاء⁽¹²⁵⁾، وفي 3 مارس 1973م اقترح البرلمان على الحكومة إنشاء مجلس موحد للإسكان أو وزارة الإسكان لحل مشكلة الإسكان⁽¹²⁶⁾، وعندما لم يجد البرلمان أن الجهود الحكومية لم تكن عند مستوى الطموحات، وأنها لا تقوم بالدور المنشود تجاه حل مشكلة الإسكان، كرر البرلمان مطالبته في يونيو 1975م الحكومة بالإسراع في توفير المساكن اللازمة لكافة الطلبات الإسكانية⁽¹²⁷⁾.

ومع بداية ثمانينات القرن الماضي استمر البرلمان في متابعة تطورات الجهود الحكومية لتوفير السكن للمواطنين⁽¹²⁸⁾، لذا أوصى الحكومة بانتهاء سياسة سكنية تحقق الأمان التي يصبو إليها المواطنون في حصول كل منهم على سكن ملائم في أسرع وقت⁽¹²⁹⁾، ومواصلة جهودها في توفير الخدمات الإسكانية لجميع المواطنين بالتعاون مع القطاع الخاص⁽¹³⁰⁾.

وفي الفصل التشريعي السادس طالب البرلمان الحكومة بالالتزام بالخطّة الإسكانية التي أعدتها لمواجهة الطلبات السكنية المتزايدة، والتي تطلب تضافر الجهود من أجل توفير السكن لجميع المواطنين في أسرع وقت ممكن⁽¹³¹⁾.

الخاتمة:

يبدو مما سبق أن الحكومة لم تكن جادة في حل جميع المشاكل العالقة حلاً جذرياً، وهذا ما أكده الرد البرلماني على الخطاب الأميري المقدم في بداية دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الرابع عام 1975م، حيث يتضح من ذلك الرد حالة الإحباط واليأس من الوعود الغير صادقة من الحكومة في كل بداية دور انعقاد، حيث أكد البرلمان أنه ما فتئ منذ بدأ الحياة النيابية في الكويت في بداية ستينيات القرن العشرين أن يكرر نفسه في كل عام في رده على الخطاب الأميري حتى بلغ منه اليأس مبلغاً، ذلك لأن رغباته وتوصياته وملاحظاته التي كان يضمنها أجوبته على الخطابات الأميرية المتعاقبة من عمر البرلمان كان مصيرها النسيان أو هي في أحسن الأحوال لم تعد أن تكون تقليداً مستحياً يحمل طابع المجاملة أحياناً والمحاكاة أو التقليد أحياناً أخرى ثم لا شيء غير ذلك.

لقد تضمنت تلك الخطابات الأميرية العديد من النوايا الطيبة، ولكنها لم تتجاوز حدود الأمنيات، فيما كانت الأجوبة عليها حافلة بالكثير والكثير من طموحات الشعب ورغباته دون أن تجد عند الحكومة صدى أو ما تستحقه من اهتمام، والعبرة ليست بالوعود بل العبرة كل العبرة بالتنفيذ.

وفي الختام فإن البرلمان أثر في عام (1975م) أن ينهج في جوابه على الخطاب الأميري نهجاً مغايراً لما كان بمثابة العرف، وأنه ليتوسل بهذا النهج أن يبدي عدم الرضا عما درجت عليه الحكومة في سياساتها ومناهجها في كل المجالات السياسية والأمنية والاجتماعية والمالية والاقتصادية ناهيك بتعاونها الذي يطمع البرلمان في أن يكون أكثر ايجابية⁽¹³²⁾.

النتائج:

- 1- لم تكن الحكومة جادة في علاج القضايا الداخلية بشكل جذري، وإنما كانت تلجأ إلى تخدير البرلمان عن طريق حل جزء من المشكلة وترك الباقي مادة للنقاش والتسويق.
- 2- لم يتناول الخطاب الأميري الوضع الداخلي للبلاد بشكل وافي، وإنما كان التركيز على السياسة الخارجية يأخذ حيزاً كبيراً من الخطاب.
- 3- أصبح الخطاب الأميري مجرد كلام يلقى في بداية كل دور انعقاد لمجلس الأمة، وبعده تشكل لجنة من البرلمان لإعداد تقرير للرد عليه، هذا في النهاية كل شيء، حيث لم يكن هناك إنجاز يذكر في مقابل ما يقال في هذا الخطاب وما جاء في الرد عليه.
- 4- حتى لا نكون متحاملين على الحكومة، أيضاً لم يكن النواب على قدر المسؤولية في ردهم على الخطاب الأميري، وهذا بالتأكيد نابع من أن أغلب النواب كانوا دون المستوى لتحقيق تطلعات المواطنين نحو مزيد من الانجازات والتقدم.
- 5- لوحظ عدم تركيز الخطاب الأميري على المناسبات الوطنية والاجتماعية، والتي تؤكد الوحدة الوطنية والتعاون الجماعي.
- 6- كانت العلاقة بين الحكومة والبرلمان يشوبها بعض الجمود والتعاون خلال فترات مختلفة من عمر البرلمان، وهذا أثر بما لا يدع مجالاً للشك في سير عملية التنمية، وتعطيل حل كثير من القضايا الداخلية المختلفة.
- 7- كان هناك تركيز واضح من الحكومة على تحقيق الأمن الداخلي، وأنه أهم من كل القضايا الداخلية، وهذا هو ديدن جميع الحكومات العربية، حيث تركز جميع هذه الحكومات على أن الأمن مقابل التنمية الحقيقية لتحقيق مزيد من السيطرة على مقدرات الشعوب المغلوبة على أمرها.
- 8- التجربة الديمقراطية في الكويت عانت بعض المعوقات والعقبات والتي حالت دون تطبيق النظام البرلماني بالشكل الصحيح، وقد كانت لظروف المنطقة المحيطة بالكويت دور كبير في تلك العقبات والمعوقات.
- 9- لا زالت الكثير من هذه القضايا تنتظر الحل الناجمة من الحكومة في سبيل تحقيق الرفاهية الحقيقية للمواطن، وهذا لا يأتي بالخطابات الحكومية الرنانة، وإنما لا بد من تفعيل تلك الخطابات الأميرية إلى واقع ملموس بتضافر جميع الجهود الحكومية والبرلمانية.

الهوامش:

- 1) مجلس الأمة الكويتي: تقرير عن أهم الموضوعات المطروحة في الخطاب الأميري، الأمانة العامة، إدارة البحوث والدراسات، قسم الدراسات الاجتماعية، نوفمبر 1997م.
- 2) مضابط مجلس الأمة الكويتي: الجلسة رقم (28/أ)، الثلاثاء 29 أكتوبر 1963م، ص 8-9.
- 3) نفس المصدر: الجلسة رقم (35)، الثلاثاء 3 ديسمبر 1963م، ص 6-7.
- 4) Records of Kuwait 1964, Anita L.P. Burdett, Archive Editions, London, 1997, 10123/64, 2 Nov 1964, P.76-77.
- 5) مضابط مجلس الأمة الكويتي: الجلسة رقم (78)، الثلاثاء 17 أبريل 1965م، ص 53-75.
- 6) نفس المصدر: الجلسة رقم (129)، الثلاثاء 30 أبريل 1966م، ص 43-110.
- 7) مجلة الرسالة الكويتية، أخبار مجلس الأمة الكويتي، 16 فبراير 1975م، الكويت.
- 8) جريدة السياسة الكويتية، أخبار مجلس الأمة الكويتي، 27 ديسمبر 1981م، الكويت.
- 9) مضابط مجلس الأمة الكويتي: الجلسة رقم (28/أ)، الثلاثاء 29 أكتوبر 1963م، ص 9-10.
- 10) نفس المصدر: الجلسة رقم (35)، الثلاثاء 3 ديسمبر 1963م، ص 7-8.
- 11) جريدة الطليعة: أخبار مجلس الأمة الكويتي، الأربعاء 28 أكتوبر 1964م.
- 12) مضابط مجلس الأمة الكويتي: الجلسة رقم (78)، الثلاثاء 17 أبريل 1965م، ص 5-6.
- 13) نفس المصدر: الجلسة رقم (93/أ)، الثلاثاء 26 أكتوبر 1965م، ص 12-13.
- 14) نفس المصدر: الجلسة رقم (128)، السبت 23 أبريل 1966م، ص 44-99.
- 15) نفس المصدر: الجلسة رقم (247/أ)، الأربعاء 10 فبراير 1971م، ص 8.
- 16) نفس المصدر: الجلسة رقم (273)، السبت 4 مارس 1972م، ص 12-13.
- 17) نفس المصدر: الجلسة رقم (363/أ)، الثلاثاء 11 فبراير 1975م، ص 11.
- 18) مجلة الرسالة الكويتية، أخبار مجلس الأمة الكويتي، 16 فبراير 1975م، الكويت.
- 19) مضابط مجلس الأمة الكويتي: الجلسة رقم (373)، السبت 28 يونيو 1975م، ص 16.
- 20) نفس المصدر: الجلسة رقم (402/أ)، الاثنين 9 مارس 1981م، ص 8.
- 21) نفس المصدر: الجلسة رقم (408/ب)، الثلاثاء 19 مايو 1981م، ص 54.
- 22) نفس المصدر: الجلسة رقم (1)، الثلاثاء 29 يناير 1963م، ص 6-10.
- 23) نفس المصدر: الجلسة رقم (28/أ)، الثلاثاء 29 أكتوبر 1963م، ص 3-12.
- 24) نفس المصدر: الجلسة رقم (64/أ)، الثلاثاء 27 أكتوبر 1964م، ص 2-16.
- 25) نفس المصدر: الجلسة رقم (93/أ)، الثلاثاء 26 أكتوبر 1965م، ص 2-19.
- 26) نفس المصدر: الجلسة رقم (111)، الخميس 10 فبراير 1966م، ص 5-23.
- 27) نفس المصدر: الجلسة رقم (142/أ)، السبت 29 أكتوبر 1966م، ص 3-10.
- 28) نفس المصدر: الجلسة رقم (284/أ)، الثلاثاء 24 أكتوبر 1972م، ص 5-18.
- 29) نفس المصدر: الجلسة رقم (363/أ)، الثلاثاء 11 فبراير 1975م، ص 4-12.
- 30) نفس المصدر: الجلسة رقم (4)، الثلاثاء 12 فبراير 1963م، ص 12-18.
- 31) نفس المصدر: الجلسة رقم (35)، الثلاثاء 3 ديسمبر 1963م، ص 1-38.
- 32) نفس المصدر: الجلسة رقم (70)، السبت 6 مارس 1965م، ص 5-13.
- 33) نفس المصدر: الجلسة رقم (253)، السبت 24 أبريل 1971م، ص 5-10.

- 34) نفس المصدر: الجلسة رقم (273)، السبت 4 مارس 1972م، ص3-17.
- 35) نفس المصدر: الجلسة رقم (296)، السبت 3 مارس 1973م، ص7-25.
- 36) نفس المصدر: الجلسة رقم (373)، السبت 28 يونيو 1975م، ص3-20.
- 37) نفس المصدر: الجلسة رقم (429)، السبت 3 أبريل 1982م، ص4-9.
- 38) نفس المصدر: الجلسة رقم (28/أ)، الثلاثاء 29 أكتوبر 1963م، ص3-12.
- 39) نفس المصدر: الجلسة رقم (64/أ)، الثلاثاء 27 أكتوبر 1964م، ص2-16.
- 40) نفس المصدر: الجلسة رقم (93/أ)، الثلاثاء 26 أكتوبر 1965م، ص2-19.
- 41) Records of Kuwait 1967, V.2, Anita L.P. Burdett, Archive Editions, London, 2003, 5 Nov 1967, (1015), P.162-167.
- 42) مضابط مجلس الأمة الكويتي: الجلسة رقم (284/أ)، الثلاثاء 24 أكتوبر 1972م، ص5-18.
- 43) جريدة الطليعة الكويتية، أخبار مجلس الأمة الكويتي، 28 أكتوبر 1964م، الكويت.
- 44) مضابط مجلس الأمة الكويتي: الجلسة رقم (247/أ)، الأربعاء 10 فبراير 1971م، ص5-10.
- 45) نفس المصدر: الجلسة رقم (93/أ)، الثلاثاء 26 أكتوبر 1965م، ص2-19.
- 46) نفس المصدر: الجلسة رقم (262/أ)، الثلاثاء 26 أكتوبر 1971م، ص4-14.
- 47) نفس المصدر: الجلسة رقم (402/أ)، الاثنين 9 مارس 1981م، ص6-10.
- 48) نفس المصدر: الجلسة رقم (35)، الثلاثاء 3 ديسمبر 1963م، ص1-38.
- 49) نفس المصدر: الجلسة رقم (111)، الخميس 10 فبراير 1966م، ص5-23.
- 50) نفس المصدر: الجلسة رقم (144)، السبت 26 نوفمبر 1966م، ص4-10.
- 51) نفس المصدر: الجلسة رقم (253)، السبت 24 أبريل 1971م، ص5-10.
- 52) نفس المصدر: الجلسة رقم (296)، السبت 3 مارس 1973م، ص7-25.
- 53) جريدة الرأي العام: أخبار مجلس الأمة الكويتي، السبت 22 يونيو 1975م.
- 54) مضابط مجلس الأمة الكويتي: الجلسة رقم (412/ب)، الثلاثاء 16 يونيو 1981م، ص79-85.
- 55) Records of Kuwait 1967, V.2, 29 Jon 1967, 1015/67, P.50-51.
- 56) مضابط مجلس الأمة الكويتي: الجلسة رقم (417/أ)، الثلاثاء 20 أكتوبر 1981م، ص5-7.
- 57) نفس المصدر: الجلسة رقم (144)، السبت 26 نوفمبر 1966م، ص4-10.
- 58) نفس المصدر: الجلسة رقم (253)، السبت 24 أبريل 1971م، ص5-10.
- 59) نفس المصدر: الجلسة رقم (28/أ)، الثلاثاء 29 أكتوبر 1963م، ص3-12.
- 60) نفس المصدر: الجلسة رقم (64/أ)، الثلاثاء 27 أكتوبر 1964م، ص2-16.
- 61) نفس المصدر: الجلسة رقم (93/أ)، الثلاثاء 26 أكتوبر 1965م، ص2-19.
- 62) نفس المصدر: الجلسة رقم (363/أ)، الثلاثاء 11 فبراير 1975م، ص4-12.
- 63) نفس المصدر: الجلسة رقم (35)، الثلاثاء 3 ديسمبر 1963م، ص1-38.
- 64) نفس المصدر: الجلسة رقم (70)، السبت 6 مارس 1965م، ص5-13.
- 65) نفس المصدر: الجلسة رقم (373)، السبت 28 يونيو 1975م، ص3-20.
- 66) نفس المصدر: الجلسة رقم (1)، الثلاثاء 29 يناير 1963م، ص6-10.
- 67) نفس المصدر: الجلسة رقم (93)، الثلاثاء 26 أكتوبر 1965م، ص3-11.

- (68) نفس المصدر: الجلسة رقم (أ/262)، الثلاثاء 26 أكتوبر 1971م، ص4-14.
- (69) نفس المصدر: الجلسة رقم (أ/284)، الثلاثاء 24 أكتوبر 1972م، ص5-18.
- (70) نفس المصدر: الجلسة رقم (أ/402)، الاثنين 9 مارس 1981م، ص6-10.
- (71) نفس المصدر: الجلسة رقم (4)، الثلاثاء 12 فبراير 1963م، ص12-18.
- (72) نفس المصدر: الجلسة رقم (296)، السبت 3 مارس 1973م، ص7-25.
- (73) نفس المصدر: الجلسة رقم (273)، السبت 4 مارس 1972م، ص3-17.
- (74) نفس المصدر: الجلسة رقم (373)، السبت 28 يونيو 1975م، ص3-20.
- (75) نفس المصدر: الجلسة رقم (ب/412)، الثلاثاء 16 يونيو 1981م، ص79-85.
- (76) جريدة الطليعة: أخبار مجلس الأمة الكويتي، الأربعاء 4 يناير 1975م.
- (77) مضابط مجلس الأمة الكويتي: الجلسة رقم (429)، السبت 3 أبريل 1982م، ص4-9.
- (78) نفس المصدر: الجلسة رقم (1)، الثلاثاء 29 يناير 1963م، ص8.
- (79) نفس المصدر: الجلسة رقم (أ/28)، الثلاثاء 29 أكتوبر 1963م، ص3-12.
- (80) نفس المصدر: الجلسة رقم (أ/64)، الثلاثاء 27 أكتوبر 1964م، ص2-16.
- (81) نفس المصدر: الجلسة رقم (أ/93)، الثلاثاء 26 أكتوبر 1965م، ص2-19.
- (82) نفس المصدر: الجلسة رقم (أ/142)، السبت 29 أكتوبر 1966م، ص3-10.
- (83) نفس المصدر: الجلسة رقم (أ/148)، الثلاثاء 7 فبراير 1967م، ص7-19.
- (84) نفس المصدر: الجلسة رقم (أ/210)، الثلاثاء 29 أكتوبر 1968م، ص4-17.
- (85) نفس المصدر: الجلسة رقم (أ/228)، الثلاثاء 28 أكتوبر 1969م، ص5-19.
- (86) نفس المصدر: الجلسة رقم (أ/262)، الثلاثاء 26 أكتوبر 1971م، ص4-14.
- (87) نفس المصدر: الجلسة رقم (أ/284)، الثلاثاء 24 أكتوبر 1972م، ص5-18.
- (88) نفس المصدر: الجلسة رقم (493)، السبت 9 مارس 1985م، ص6-16.
- (89) نفس المصدر: الجلسة رقم (4)، الثلاثاء 12 فبراير 1963م، ص12-18.
- (90) نفس المصدر: الجلسة رقم (35)، الثلاثاء 3 ديسمبر 1963م، ص1-38.
- (91) نفس المصدر: الجلسة رقم (70)، السبت 6 مارس 1965م، ص5-13.
- (92) نفس المصدر: الجلسة رقم (273)، السبت 4 مارس 1972م، ص3-17.
- (93) نفس المصدر: الجلسة رقم (373)، السبت 28 يونيو 1975م، ص3-20.
- (94) نفس المصدر: الجلسة رقم (ب/412)، الثلاثاء 16 يونيو 1981م، ص79-85.
- (95) نفس المصدر: الجلسة رقم (429)، السبت 3 أبريل 1982م، ص4-9.
- (96) نفس المصدر: الجلسة رقم (أ/452)، السبت 29 يناير 1983م، ص7-11.
- (97) نفس المصدر: الجلسة رقم (أ/28)، الثلاثاء 29 أكتوبر 1963م، ص3-12.
- (98) جريدة الطليعة: أخبار مجلس الأمة الكويتي، الأربعاء 28 أكتوبر 1964م.
- (99) مضابط مجلس الأمة الكويتي: الجلسة رقم (أ/64)، الثلاثاء 27 أكتوبر 1964م، ص2-16.
- (100) نفس المصدر: الجلسة رقم (أ/363)، الثلاثاء 11 فبراير 1975م، ص4-12.
- (101) نفس المصدر: الجلسة رقم (4)، الثلاثاء 12 فبراير 1963م، ص12-18.
- (102) نفس المصدر: الجلسة رقم (296)، السبت 3 مارس 1973م، ص7-25.
- (103) نفس المصدر: الجلسة رقم (373)، السبت 28 يونيو 1975م، ص3-20.
- (104) نفس المصدر: الجلسة رقم (أ/379)، الثلاثاء 28 أكتوبر 1975م، ص7-13.
- (105) نفس المصدر: الجلسة رقم (أ/64)، الثلاثاء 27 أكتوبر 1964م، ص2-16.

- 106) Records of Kuwait 1967, V.2, 29 Jon 1967, 1015/67, P.50-51.
- 107) مضابط مجلس الأمة الكويتي: الجلسة رقم (35)، الثلاثاء 3 ديسمبر 1963م، ص1-38.
- 108) نفس المصدر: الجلسة رقم (253)، السبت 24 ابريل 1971م، ص5-10.
- 109) نفس المصدر: الجلسة رقم (28/أ)، الثلاثاء 29 أكتوبر 1963م، ص3-12.
- 110) نفس المصدر: الجلسة رقم (64/أ)، الثلاثاء 27 أكتوبر 1964م، ص2-16.
- 111) نفس المصدر: الجلسة رقم (93/أ)، الثلاثاء 26 أكتوبر 1965م، ص2-19.
- 112) نفس المصدر: الجلسة رقم (142/أ)، السبت 29 أكتوبر 1966م، ص3-10.
- 113) نفس المصدر: الجلسة رقم (142/أ)، السبت 29 أكتوبر 1966م، ص3-10.
- 114) نفس المصدر: الجلسة رقم (493)، السبت 9 مارس 1985م، ص6-16.
- 115) جريدة الرأي العام: أخبار مجلس الأمة الكويتي، السبت 22 يونيو 1975م.
- 116) مضابط مجلس الأمة الكويتي: الجلسة رقم (363/أ)، الثلاثاء 11 فبراير 1975م، ص4-12.
- 117) نفس المصدر: الجلسة رقم (469/أ)، السبت 1 أكتوبر 1983م، ص8-14.
- 118) نفس المصدر: الجلسة رقم (402/أ)، الاثنين 9 مارس 1981م، ص6-10.
- 119) نفس المصدر: الجلسة رقم (527)، السبت 29 أكتوبر 1985م، ص8-15.
- 120) نفس المصدر: الجلسة رقم (4)، الثلاثاء 12 فبراير 1963م، ص12-18.
- 121) نفس المصدر: الجلسة رقم (35)، الثلاثاء 3 ديسمبر 1963م، ص1-38.
- 122) نفس المصدر: الجلسة رقم (70)، السبت 6 مارس 1965م، ص5-13.
- 123) نفس المصدر: الجلسة رقم (111)، الخميس 10 فبراير 1966م، ص5-23.
- 124) نفس المصدر: الجلسة رقم (247/أ)، الأربعاء 10 فبراير 1971م، ص5-10.
- 125) نفس المصدر: الجلسة رقم (253)، السبت 24 ابريل 1971م، ص5-10.
- 126) نفس المصدر: الجلسة رقم (296)، السبت 3 مارس 1973م، ص7-25.
- 127) نفس المصدر: الجلسة رقم (373)، السبت 28 يونيو 1975م، ص3-20.
- 128) جريدة القبس: أخبار مجلس الأمة الكويتي، الأحد 4 ابريل 1982م.
- 129) جريدة الرأي العام: أخبار مجلس الأمة الكويتي، الأحد 4 ابريل 1982م.
- 130) نفس المصدر: الجلسة رقم (515)، الثلاثاء 25 يونيو 1985م، ص427-434.
- 131) نفس المصدر: الجلسة رقم (562)، السبت 19 ابريل 1986م، ص6-15.
- 132) نفس المصدر: الجلسة رقم (380)، السبت 6 ديسمبر 1975م، ص8-11.

المصادر والمراجع:

1- الوثائق البريطانية:

1- Records of Kuwait 1964, Anita L.P. Burdett, Archive Editions , London, 1997.

2-Records of Kuwait 1967, V.2, Anita L.P. Burdett, Archive Editions, London, 2003.

2- مضابط مجلس الأمة الكويتي (1963-1986م):

- مضابط جلسات مجلس الأمة الفصل التشريعي الأول (1963-1967م).
- مضابط جلسات مجلس الأمة الفصل التشريعي الثاني (1967-1971م).
- مضابط جلسات مجلس الأمة الفصل التشريعي الثالث (1971-1975م).
- مضابط جلسات مجلس الأمة الفصل التشريعي الرابع (1975-1976م).
- مضابط جلسات مجلس الأمة الفصل التشريعي الخامس (1981-1985م).
- مضابط جلسات مجلس الأمة الفصل التشريعي السادس (1985-1986م).

3- إصدارات مجلس الأمة الكويتي:

- تقرير عن العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية نحو استمرارية الحياة الديمقراطية، الأمانة العامة، إدارة البحوث والدراسات، مارس 1993م، إعداد: مجموعة من الباحثين بالمجلس.
- تقرير عن الفصل التشريعي السابع لمجلس الأمة الكويتي، الأمانة العامة، إدارة البحوث والدراسات، قسم الدراسات القانونية، ديسمبر 1994م، إعداد: مجموعة من الباحثين بالمجلس.
- تقرير عن أهم الموضوعات المطروحة في الخطاب الأميري، الأمانة العامة، إدارة البحوث والدراسات، قسم الدراسات الاجتماعية، نوفمبر 1997م.

4- الجرائد:

- 1- جريدة الرأي العام: السبت 22 يونيو 1975م، الأحد 4 أبريل 1982م.
- 2- مجلة الرسالة الكويتية: 16 فبراير 1975م.
- 3- جريدة السياسة الكويتية: 27 ديسمبر 1981م، الكويت.
- 4- جريدة الطليعة الكويتية: 28 أكتوبر 1964م، الأربعاء 4 يناير 1975م.
- 5- جريدة القيس: الأحد 4 أبريل 1982م.